

## أسباب و مصادر البطالة في البصرة ( ٢٠٠٣- ٢٠١١ )

المدرس المساعد سكنه جهيه فرج

جامعة البصرة /مركز دراسات البصرة الخليج العربي /قسم الدراسات الاقتصادية

### المخلص

أصبحت مشكلة البطالة مشكلة حيوية تواجه الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد العراقي عامة والاقتصاد البصري بصورة خاصة وبالتالي تهدد الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما جعل قضية التشغيل من القضايا التي تتحدى صانعي السياسات الاقتصادية في العراق و أصبحت زيادة معدلات البطالة من السمات الرئيسة التي يعاني منها الاقتصاد في كل قطاعاته .

وأن مشكلة البطالة في محافظة البصرة شأنها في ذلك شأن العراق ومن اجل تحديد الأسباب التي أسهمت في تفاقم مشكلة البطالة تطرقت الدراسة إلى تحليل اتجاهات البطالة في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، و خلصت إلى أن الأداء الاقتصادي المتراجع ونمط النمو المعتمد على استغلال النفط بالإضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل تعد من الأسباب المهمة في تزايد أعداد العاطلين عن العمل.

### Abstract

The unemployment become vitality problem face the development economies and one of them Iraqi a economics and menace it's security and it's economics stability and political of what made the employment suite one of the suites which challenge the economics policy maker in Iraq and consider the tumble employment rate one of the main characteristics which suffers of it the different pectorals in the labor market .since the Eighteenth middle from the last century begin the concerns by find enough sufficient opportunity and continual for increasing numbers from power acts In order to restricted the reasons which contribute in aggravation the employment problem . Also the study to touch on to some of characteristic Iraq labor market and have supported to analysis yearly data about the employment rate for more then two decades from Basra (2003-2011 . (And arrive the study to stumble the economics performance is consider main reason in increasing the number of employment

## المقدمة

أن معرفة الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة قسمت الاقتصاديين طويلاً. فمنذ صدور النظرية العامة ليكنز الذي عرف البطالة على أنها ناجمة عن قصور الطلب الفعال وبالتالي كونها ظاهرة لاطوعية، فإن الاقتصاديين منقسمون ما بين رأيه والمدرسة النيوكلاسيكية التي تدعي أن سبب البطالة هو المستوى المرتفع للأجور الحقيقية، وأن الأسواق لها اتجاه نحو التوازن (تساوي العرض مع الطلب) وبالتالي فإن البطالة ظاهرة قصيرة الأجل وطوعية ناجمة عن انتقال الأفراد ما بين الأعمال والبحث عن العمل. وتعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية عموماً حيث أشار تقرير صادر عن منظمة العمل العربية إلى أن عدد العاطلين بلغ ( 12 ) مليون عاطل في الدول العربية ومليار عاطل عن العمل في العالم وتزداد هذه المشكلة خطورة في الاقتصاد العراقي عامة الذي تزيد فيه نسبة البطالة على ( ٣٠,٢٩ %) من مجموع العراقيين والبصرة بشكل خاص حيث كانت نسبة البطالة فيها تقدر بـ ( ١٢,٤٦ %) من قوى العمل لعام ٢٠٠٦ لاسيما في ظل المشاكل المركبة التي يعاني منها العراق حيث تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة في الوقت نفسه، أن النسبة الكبيرة من البطالة التي يشهدها العراق لها جذور تزيد عن ربع قرن اختلفت فيها أشكال البطالة ونسبها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد. وتمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها وانضمتها الاقتصادية فضلاً عن كونها من الظواهر المعقدة التي تعود أسبابها إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسكانية، وهي مشكلة مهمة وخطيرة فأهميتها تبرز في صلتها بالإنسان، أما خطورتها فتكمن في أن البطالة تمثل هدراً وتعطيلاً لأهم مورد اقتصادي إلا وهو عنصر العمل الذي يعد عنصر الإنتاج الأهم وتحسين رفاهية العاملين فضلاً عن أنها تعد مؤشراً في نجاح أو فشل النظام الاقتصادي وفي تحقيق مستوى مناسب لرفاهية المواطنين. وأن مشكلة البطالة في محافظة البصرة شأنها في ذلك شأن العراق والتي تعزى إلى التدمير الذي لحق بمؤسسات الدولة بالإضافة إلى عوامل عديدة.

## أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع وبخاصة الآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

## مشكلة البحث

بعد تغيير نظام الحكم في العراق والتدمير الذي لحق بمؤسسات الدولة ما أدى إلى تعطلها وعدم استيعابها للقوى العاملة، فضلاً عن تزايد أعداد الخريجين دون حدوث تغيير في فرص العمل المتاحة كل ذلك أدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل.

## هدف البحث

يهدف إلى دراسة و تحليل مشكلة البطالة و معرفة أسبابها و العوامل التي أدت إلى زيادة أعداد البطالة في محافظة البصرة ووضع الحلول المناسبة لها.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن عدم التنسيق بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل ، والتدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي الإنتاجي ، فضلاً عن الإجراءات التي اعتمدتها سلطات الاحتلال بحل المؤسسات الأمنية للدولة والإقصاء والتهميش لشرائح معينة، وحالة اللا أمن السائدة في المحافظة ، أدت بدون شك إلى تراجع في الطلب على العمالة، مما أدى إلى حصول طفرة كبيرة ومفاجئة في أعداد العاطلين صاحبها في ذلك الزيادة الطبيعية المستمرة في قوة العمل التي لم تجد فرص عمل جديدة تستطيع استيعابها، إلى جانب عدم استقرار المحافظة سياسياً و أمنياً ، جميعها عوامل ساهمت في زيادة البطالة إلى مستويات مرتفعة مما أثر سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي و مستوى معيشة الأفراد في المحافظة.

## هيكلية البحث

لكي تحقق الدراسة أهدافها قسمت إلى مبحثين في الأول تم تناول الإطار المفاهيمي للبطالة وفي الثاني تم تحليل اتجاهات البطالة في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١١).

## المبحث الأول

## الإطار المفاهيمي للبطالة

## أولاً: مفهوم البطالة وأسبابها

البطالة لغة :- بالكسر و قيل بالضم هي على نقيضها و هي العمالة أو هي من بطل الأجير يبطل بالضم بطالة بالفتح أي تعطل فهو بطال.<sup>(١)</sup>

و اصطلاحاً :-تطلق البطالة على ثلاث معاني

١-عدم تناسب فرص العمل من القوى البشرية أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها .

٢-عدم إسناد عمل أيا كان نوعه إلى الشخص .

٣-أو عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل .

و من ثم يمكن إن تعرف البطالة بأنها :-عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملاً ذهنياً أو عضلياً أو غير ذلك من الأعمال ،و سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية . كما يدخل في ظاهرة البطالة أيضاً من تم تعيينه و لكنه في مكان غير مناسب له أو إن الأشخاص الذين تم إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب و هي ما تسمى بظاهرة تكديس العاملين و هذه الظاهرة بشقيها يطلق عليها ظاهرة البطالة ،غير إن الأولى تسمى بطالة حقيقية و الثانية تسمى بطالة مقنعة أو صورية<sup>(٢)</sup> تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبيه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل . أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى<sup>(٣)</sup> ، وحسب تعريف منظمة العمل الدولية المستخدمة في معظم الدول إحصائياً " العاطلون عن العمل من الأفراد لا يعملون أكثر من ساعة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل و يبحثون عنه بشكل نشط إلا أن هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى كاستخدام أسبوع كل شهر أو يوم في الأسبوع " <sup>(٤)</sup> في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "<sup>(٥)</sup>.حسب التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل بما يلي<sup>(٦)</sup>:

١- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يؤسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيراً خاصة في فترات الكساد الدوري.

- ٢- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
  - ٣- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض، العطل وغيرها من الأسباب.
  - ٤- العمال الذين يعملون أعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
  - ٥- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.
  - ٦- الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.
  - ٧- الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
  - الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.
- وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.
- وعرفها الدكتور نادر فرجاني : " البطالة هي، بوجه عام، تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة، تتعدد مفاهيم البطالة كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٢ على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نصت المادة "٢" منه على اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد لكل شخص الحق في التمتع بشروط عادلة ومرضية.
- (٧)

#### أ- أسباب البطالة

- ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك
- إما أسباب البطالة في الوقت الحاضر فترجع إلى:-
- التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعاً<sup>(٨)</sup>، ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة
  - ندرة الموارد الاقتصادية أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية .
  - عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم .

- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل ، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة .

- انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية.

- توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة .

- انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والخط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .

- الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة فرص التوظيف أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو .<sup>(٩)</sup>

- رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد بشرية فهي لم تصل إلى تشغيل كامل للقوى العاملة المتاحة بها حتى بالنسبة للدول خفيفة السكان مثل الكويت .<sup>(١٠)</sup>

- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم. لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية

### ثانياً: أنواع البطالة

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية في البطالة هي <sup>(١١)</sup>:-

(١) البطالة الاحتكاكية

(٢) البطالة الدورية

(٣) البطالة الهيكلية

١ - البطالة الاحتكاكية : هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد. يتمتع العمال المؤهلين عاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل<sup>(١٢)</sup>. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلاً الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم<sup>(١٣)</sup>. ولهذا يمكن أن يطلق عليها بالبطالة الانتقالية و يمكن تقليل هذا النوع من البطالة بواسطة تحسين أو تشجيع حركة انتقال العمال و التعريف بفرص العمل المتاحة<sup>(١٤)</sup> . وتفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس والجامعات ... الخ. ويمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق<sup>(١٥)</sup>.
- ٢- البطالة الدورية : ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل<sup>(١٦)</sup>. تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملاً، وهي من أكثر أنواع البطالة انتشاراً في الدول المتقدمة و تعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش و الكساد في النشاطات الاقتصادية عندما يكون الطلب الكلي أقل بكثير من مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج أو الدخل الكلي<sup>(١٧)</sup> .
- ٣- البطالة الهيكلية : إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.
- ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة<sup>(١٨)</sup>.
- إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.
- ٤- البطالة السافرة و البطالة المقنعة : يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة و التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني. و آثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة و إعانات حكومية أخرى ، في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية<sup>(١٩)</sup>.
- ٥- البطالة الموسمية و بطالة الفقر : تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصادياً.<sup>(٢٠)</sup>

**ثالثاً: تكاليف البطالة**

هناك نوعين من التكاليف التي يقبلها المجتمع نتيجة للبطالة :-

(١) التكاليف الاقتصادية

(٢) التكاليف الاجتماعية

حيث تعني البطالة، من الناحية الاقتصادية ضياع الفرصة بالنسبة للمجتمع لذلك الإنتاج من السلع و الخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت الموارد الاقتصادية مستقلة بصورة كاملة، فمهما كانت نسبة البطالة قليلة في اقتصاد معين، فأنها بلا شك تعني خسارة ملايين الدنانير بالنسبة لذلك المجتمع. فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الإنتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعاً في معدلات البطالة. وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الإحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق

الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية<sup>(٢١)</sup> هذا من الناحية الاقتصادية . أما من الناحية الاجتماعية ،فتنعكس تكاليف البطالة باليؤس الإنساني والحرمان.

وكذلك عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسية ولها آثار اجتماعية تهدد عملية الاستقرار الاجتماعي من خلال تفشي الأعمال غير المقبولة اجتماعياً والتسرب من الدراسة وانتشار الأمية ، وانتشار الجريمة، بخاصة لدى الشباب العاطلين عن العمل إذ تشير إحدى دراسات البرنامج الإنمائي حول العراق إلى أن ٨٥% من الجرائم التي تقع عند الفئة العمرية ١٠-٢٤ سنة هي لدى العاطلين عن العمل<sup>(٢٢)</sup> إلا إن التأثير الأكبر هو في مستويات الفقر الذي هو نتاج للظروف التي مرت بالبلد، ولأن الفقر بوصفه ظاهرة مركبة ومعقدة لكونها ترتبط بظواهر لا تقل عنه أهمية كالبطالة والأمية وتردي الوضع الصحي التي تشكل الظواهر الأكثر إيلافا على الفرد والمجتمع والحكومة ومن الطبيعي فإن قياس التكاليف الاجتماعية يكون أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية ، ألا أن التكاليف الاجتماعية للبطالة يمكن أن تكون أعلى لمجموعة معينة في المجتمع بالمقارنة مع مجموعة أخرى وأن هذا الوضع لا يمثل وضعاً للتوازن في حالة توافر المرونة في الأسعار و الأجور.

**رابعاً/ البطالة في النظريات الاقتصادية**

(١) البطالة حسب المفهوم الاقتصادي الكلي

يمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع حسب أسباب حدوثها ، فبعض الأنواع اقل عرضة للمناقشة من الناحية النظرية . فهناك البطالة الاحتكاكية الناجمة من الانتقال ما بين وظيفتين، كما أن هناك بطالة هيكلية عندما لا تتطابق مؤهلات الأفراد مع المتطلبات التقنية و الوظائف الجديدة ، أو عندما لا يوجد طلب على خدماتهم . و بالمقابل فأنه لا يوجد اتفاق بين تعاريف البطالة مثل البطالة بمفهومها الكلاسيكي و الكنزي .



أن التحليل المستخدم لتحليل مستويات البطالة مبني على تفاعل الطلب والعرض و توازن الأسواق . و الخلاصة هي أن عدم التوازن في سوق العمل (البطالة) ناجم عن عدم مرونة الأسعار (الأجر الحقيقي) ،حيث أنه محدد في مستوى غير توازني و لا يسمح بتعديل العرض و الطلب للوصول إلى المستوى التوازني . و ينجم الطلب على العمالة عن سلوك تعظيم الربح (أو تخفيض التكاليف) من طرف المؤسسة تحت شروط التنافس، و يتحدد عند مستوى تعادل الإنتاجية الحدية مع الأجر الحقيقي . و بافتراض دوال إنتاجية ذات سلوك جيد، فإن الطلب على العمل يكون دالة متناقصة للأجر الحقيقي ، أما عرض العمل فيتحدد بقرارات المنفعة وعندما يرتفع عرض العمال أكثر من الطلب و ينجم عنه بطالة فأنه لابد من تغير معدل الأجر الحقيقي لموازنة السوق مرة ثانية و هو ما لا يحدث عموماً لأن الأجور غير مرنة<sup>(٢٣)</sup>. أشار كينز أن البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية ، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة، ويعني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس إن بطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي ، نظراً لأن عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال .

وعلى هذا لا بد من زيادة الطلب الفعال ، فالإنتاج والتوظيف<sup>(٢٤)</sup> وقد ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة. وبالنسبة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال<sup>(٢٥)</sup>. وقد انتهت المدرسة الكينزية الجديدة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز ،من حيث ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج والتشغيل وكذلك ضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية والمالية، والتركيز على إعادة توزيع الدخل بين دخل الملكية ودخل العمل، بوصفها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة، ولربط بين التوزيع والتشغيل والنمو<sup>(٢٦)</sup>.

## (٢) - البطالة حسب المفهوم الاقتصادي الجزئي

تركز هذه النظرية على الفرد الباحث عن العمل ، وتحاول توضيح دور وسلوك الأفراد في تحديد عددا لعاطلين و تحديد من هم العاطلين. و ما هي أهمية نظرة العاطلين و محفزاتهم للخروج من البطالة ؟ و كيف تتأثر بالعوامل المالية ومؤسسات سوق العمل و سياسات الحكومة ، وهل استراتيجيات التوظيف تؤثر ، وما هي أهمية مكاتب التوظيف في جلب المعلومات حول الوظائف الشاغرة والعاطلين. أي تحديد العوامل المؤثرة على سرعة إيجاد الوظيفة ومدى تشريط الباحث عن العمل في ما يخص الوظائف الشاغرة و شروط أرباب العمل في توظيف العاطلين . هذه الجدية تتأثر بنظام الضمانات الذي يؤثر على مدى تقبل الوظائف الشاغرة و يتأثر بتشريعات العمل التي تقلل من اندفاع أصحاب العمل للتوظيف و تتأثر بالمدة و هيكل البطالة (بطالة طويلة الأمد و تناقص جدية البحث ) و تطابق خصائص الشخص العاطل مع خصائص الوظيفة المتوفرة و تحاول هذه النظرية

أن تبين محددات معدلات المغادرة و كيف تتغير مع المدة، و هناك مراحل يمر بها البحث عن العمل، وهي تجميع المعلومات حول فرص العمل، طلب العمل و انتقاء المعلومات ، و اتخاذ قرار قبول العروض أو رفضها (٢٧).

خامساً / معدل البطالة

يعد معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما و مقياسا للتغيرات التي تحدث في سوق العمل . و مهما يكن شكل أو نوع البطالة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية فهي تعبر عن كمية من وقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة و بحسب معدل البطالة رياضيا وفق المعادلة الآتية :-

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{عدد قوة العمل}) \times 100\%$$

و يشير مفهوم قوة العمل إلى كل شخص له القدرة و الرغبة في العمل (٢٨). و بالرغم من مشاكل القياس و تفسير معدل البطالة ، فأنه يبقى أفضل مؤشر لمقارنة أداء سوق العمل . لكن لابد من قراءة الأرقام بحذر . أن معدل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبر عن اختلاف التجانس ، حيث أن مجموعات السكان لها معدلات بطالة مختلفة و متفاوتة لعدة أسباب ، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات و على فأنه من الواجب معرفة ما هي هذه المجموعات التي تتأثر بالبطالة أكثر من غيرها . و يجب دراسة توزيع البطالة حسب السن والجنس والعرق والمناطق و حيث تظهر الاختلافات بين النساء والرجال و بطالة الشباب و التي تتناقص إذا ما كان نظام التدريب فعالاً في البلد (٢٩)

## المبحث الثاني

### تحليل أسباب ومصادر البطالة في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

أولاً / تحليل البطالة في البصرة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

تشكل البطالة احد ابرز الأولويات في أجندة الحكومة العراقية الحالية وخاصة البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من إجمالي السكان إضافة إلى إجمالي الناشطين الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق إلى إن معدل البطالة في العراق يبلغ (١١%) عام ٢٠١١ في حين قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة ما بين الربع والثلث فيما تشير تقديرات أخرى إلى إنها تزيد على النصف<sup>(٣٠)</sup> وفي البصرة بلغت نسبة البطالة لعام ٢٠١١ (١٥,٤%) من مجموع سكان المحافظة وتعد البطالة من أهم المشاكل التي تواجه المسيرة التنموية في البصرة والتي ترسخت بفعل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، و من بينها الحروب المتتالية والتي أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي في اغلب الأنشطة الزراعية و الصناعية والخدمية والتجارية التي تفاقمت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الدولة و مؤسساتها الإعلامية و العسكرية ،حيث كانت تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل و بالتالي أصبح هؤلاء بيئة ملائمة لنمو الأعمال الإرهابية و العنف منعكساً ذلك على انخفاض مستويات المعيشة لشريحة واسعة من المواطنين في المحافظة<sup>(٣١)</sup> .

و يبين الجدول (١) أن معدل البطالة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) كان (١٥,٥ %) عام ٢٠٠٣ ثم انخفض إلى (١٢,٤٦ %) عام ٢٠٠٦ وقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي (٤٥,٤٩ %) عام ٢٠٠٦ بعد أن كان (٤٣,٢٠ %) عام ٢٠٠٣ . و هذا الانخفاض في معدلات البطالة يدل على كفاءة و أداء الاقتصاد و تعافيه ، رغم إن الحقيقة تشير إلى عكس ذلك ، فأنا نعتقد إن تلك البيانات جاءت عن طريق مسوحات محدودة و متواضعة إلى حد كبير، خاصة و أن هذه الأرقام تشير إلى إن معدل البطالة في البصرة كان عام ٢٠٠٣ (١٥,٥٠) و نحن نعرف إن العراق تعرض في هذا العام إلى أوسع هجوم عسكري أدى إلى احتلاله بسبب

عجز النظام السابق عن توفير فرص عمل جديدة للقادرين على العمل، لأسباب كثيرة منها التراجع في قدرة القطاع العام على التوظيف وضعف القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى أن يكون معدل البطالة تراكمي. عدم قدرة الدولة الحالية في إيجاد فرص العمل، سواء في القطاع الحكومي نتيجة التشبع الوظيفي وبالتالي اللجوء إلى تقليص فرص العمل، وكذلك بسبب عدم توفر التسهيلات الكافية للقطاع الخاص وللاضطرابات الأمنية أدت إلى التردد في تدفقات الاستثمارات الأجنبية وكذلك عدم توفر العمالة المؤهلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها هذه الاستثمارات. أما خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١١) فقد ارتفع معدل البطالة من (١٢,٤٦ %) عام ٢٠٠٦ ليصل إلى (١٥,٤ %) عام ٢٠١١ و قد بلغ معدل النشاط الاقتصادي (٥٨,٨ %) عام ٢٠١١ بعد أن كان (٤٥,٤٦ %) عام ٢٠٠٦ . وذلك بسبب عدم موائمة مخرجات التعليم كماً مع احتياجات سوق العمل

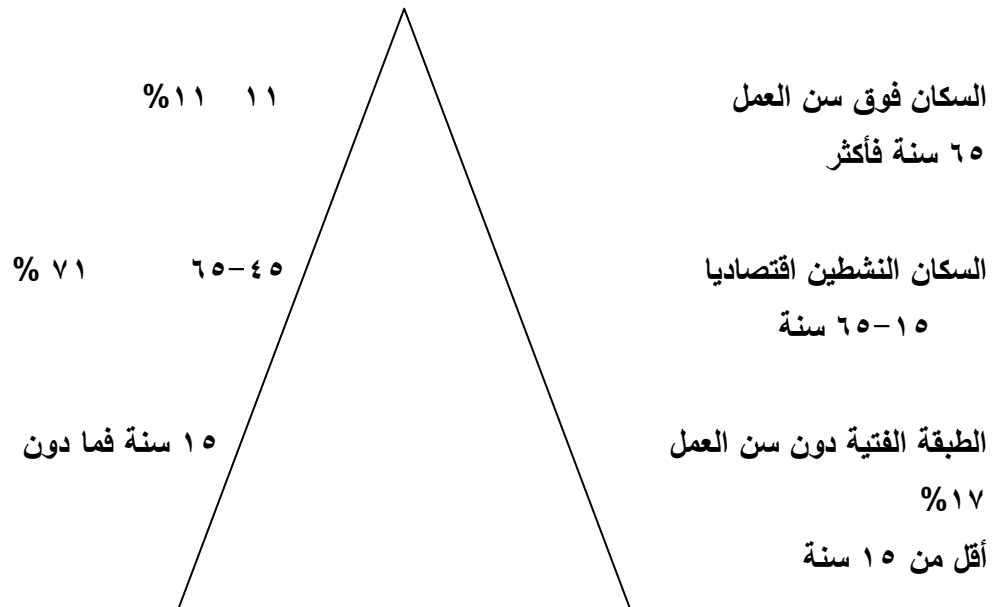
ونوعا في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتحولات الاقتصادية الجديدة، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع نسبة العاطلين من حملة الشهادات الجامعية من جملة العاطلين. وتراجع معدلات النمو والبعض يضيف إليها تقديرات البطالة الناقصة التي تعد ضمن تقديرات البطالة الفعلية في قوة العمل<sup>(٣٢)</sup>، الأمر الذي يؤكد على أن بعض الأرقام والبيانات الواردة في المجموعة الإحصائية للسنوات الماضية كانت مستندة إلى بعض التوقعات والاستطلاعات المحدودة مما يجعلها غير كافية لتحليل أي من الظواهر الاقتصادية بشكل دقيق .

الجدول (١) / معدل البطالة و معدل النشاط الاقتصادي في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

| السنوات | معدل البطالة | معدل النشاط الاقتصادي |
|---------|--------------|-----------------------|
| ٢٠٠٣    | ١٥.٥٠        | ٤٣.٢٠                 |
| ٢٠٠٤    | ١٠.٥٠        | ٤٦.٢٠                 |
| ٢٠٠٥    | ٧.٩٠         | ٤٦.٤٦                 |
| ٢٠٠٦    | ١٢.٤٦        | ٤٥.٤٩                 |
| ٢٠٠٧    | * -          | ٤٦.٤٥                 |
| ٢٠٠٨    | ١٥.٥         | ٤٧.٧٠                 |
| ٢٠١١    | ١٥.٤         | ٥٨,٨                  |

المصدر / الحقول (١ و ٢) نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨  
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات لسنة ٢٠١١.

الشكل (١) / الهرم السكاني في البصرة لعام ٢٠١١



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مسح التشغيل والعمالة، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٨ .

ومن الشكل يتضح ان ٧١% منهم في سن العمل ضمن الفئة العمرية (٦٥-١٥) سنة في حين يمثل السكان دون سن العمل ضمن الفئة العمرية (١٥) سنة نسبة ١٧% من هؤلاء ، و تنحسر نسبة السكان فوق سن العمل (٦٥ سنة فما فوق ) إلى ١١% من مجموع تلك الفئات و هذا يعني إن قوة العمل البصرية قد فقدت جزءا مهما و حيويا من مكوناتها خاصة وإن اغلب مكونات هذه الفئات من الشباب و من الطبقة الفتية التي تمثل الرصيد البشري الاحتياطي لقوة العمل البصرية. مما سبق يتضح إن الاقتصاد البصري يعاني من أشكال مختلفة من البطالة وطاقات عاطلة كبيرة و طاقات معطلة أخرى و كذلك العاملين في ظل بطالة مقنعة خاصة في دوائر الدولة وفي ظل بطالة ناقصة بسبب التعطل الجزئي أو الكلي في بعض المؤسسات الخدمية والإنتاجية وأسباب أخرى عديدة من ضمنها قلة الساعات العمل و أيام العمل المتاحة بسبب تزايد أيام العطل والمناسبات خلال السنة بشكل ملحوظ و الجدول (٢) يبين معدل العمالة الناقصة لمحافظة البصرة .

تشير البيانات في الجدول ( ٢) أعلاه إلى انخفاض معدل الاستخدام الناقص لقوة العمل من (١٨,٩%) لعام ٢٠٠٦ إلى (١٧,٤%) لعام ٢٠١١ أما بالنسبة لعمالة الأطفال بعمر (٦-١٤) سنة فقد بلغت (١,٧) لعام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت إلى (٢,١%) لعام ٢٠١١ و معدل بطالة الشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة فقد بلغت (٢٩,٦%) عام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت لتصل إلى (٤٠,٠%) لعام ٢٠١١ والنسب الحقيقية هي أعلى بكثير من المعدلات المذكورة بسبب صعوبة إجراء المسح.

الجدول ( ٢ ) البطالة الظاهرة الناقصة لمحافظة البصرة لسنتي (٢٠٠٦ و ٢٠١١)

| السنة | معدل العمالة الناقصة <sup>٣٣</sup> | نسبة عمالة الأطفال (٦-١٤) سنة | معدل بطالة الشباب (١٥-٢٤) سنة |
|-------|------------------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| ٢٠٠٦  | ١٨,٩                               | ١,٧                           | ٢٩,٦                          |
| ٢٠١١  | ١٧,٤                               | ٢,١                           | ٤٠,٠                          |

المصدر/ مسح التشغيل و العمالة ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، ٢٠١١

حقيقي قادر على الوصول إلى كل الأفراد الذين يمارسون العمل بشكل جزئي في الوقت الحاضر و هذه المعدلات للاستخدام الناقص تدرج ضمن معدلات البطالة الفعلية في قوة العمل الناشطة اقتصاديا بالرغم من حصول العاملين على اجر لكن يعد هامشيا. و عليه فان عدد عاطلين عن العمل في محافظة البصرة يبلغ حوالي (٢١٥٠٠٠) عاطل ،مسجل منهم نحو (٨٠٠٠٠) عاطل في مكتب العمل في مجلس محافظة البصرة .و هذا يعني إن معدل البطالة في محافظة البصرة يبلغ حوالي ٣٦% حسب مسح اجري في محافظة البصرة وهو معدل مرتفع جدا له آثار سلبية ضارة على المجتمع البصري تهدد الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي فيه إذ تظهر تلك الآثار على شكل إمراض

اجتماعية و نفسية خطيرة تتحول مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية و سلوكيات إجرامية يصعب معالجتها ، و ترتبط مشكلة البطالة في محافظة البصرة بمجموعة من الأسباب أبرزها (٣٤)

- (١) الأداء الاقتصادي المتراجع .
  - (٢) نمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال النفط .
  - (٣) الأثر السلبي للتحرير المفاجئ للتجارة الخارجية على القطاع الخاص في البصرة لاسيما في الزراعة و الصناعة، إذ اضطرت العديد من المصانع و المزارع إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض إنتاجها.
  - (٤) خصائص القوى العاملة العراقية التي ترتفع فيها نسبة الشباب التي تفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل .
  - (٥) الفساد الإداري المستشري في الأجهزة الرسمية و الذي بدد أموال الدولة الهائلة في مشروعات قليلة الجدوى في استيعاب عاطلين عن العمل .
  - (٦) عدم فعالية القطاع الخاص في البصرة ، و بالتالي محدودية قدرته في توفير فرص عمل للمواطنين .
  - (٧) افتقار محافظة البصرة إلى مؤسسات تمويلية داعمة للمشاريع الصغيرة.
- ثانيا: التصدي لمشكلة البطالة

أن التصدي لمشكلة البطالة في الاقتصاد و الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي تحتم اللجوء إلى اقتصاد السوق و اعتماد القطاع الخاص كمحرك أساس للنمو و العمالة . و تتجه السياسة على المدى القصير والمتوسط نحو تشجيع الاستثمار في أنماط الإنتاج الكثيفة العمل ، أما على المدى الطويل فمن المتوقع أن يكون شح العمالة المحلية إحدى محددات النمو وعلية يترك لقوى السوق اختيار أنماط الإنتاج المناسبة بدون تدخل . و من المناسب هنا ضرورة مراجعة شاملة لسياسات الأجور في القطاع العام لما لها من تأثير كبير في سوق العمالة و في مستويات التشغيل في القطاع الخاص أيضا بسبب تبعية الأجور في القطاع الخاص لمستوى الأجور في القطاع العام . أن نمو القطاع الخاص في السنوات القليلة القادمة يجب أن لا يقلل من معدلات نمو القطاع النفطي و الحكومي إذا ما أريد توفير فرص العمالة و منع القطاع من التراجع أكثر مقارنة بحجم القطاع الخاص في الاقتصاد . و يراد من السياسة الاقتصادية تشجيع التوسع في القطاعات الاقتصادية الحديثة إضافة إلى تشغيل و إعادة هيكلة الطاقات الإنتاجية المتاحة و المتوقفة عن العمل أو العمالة بمستويات متدنية من الطاقة التصميمية و المتاحة (٣٥)

و من التحديات التي تواجه الدولة لإيجاد حلول لمشكلة البطالة في البصرة هي:

١-التحديات الأمنية/ على الرغم من ان البصرة مستقرة امنياً لكن يعتبر الجانب الأمني من التحديات الكبرى التي تواجه الدولة منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ و لحد الآن،و تشير بعض الدراسات إلى إن تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لا يتأثران (بالعمق التاريخي ولا بالموارد الاقتصادية ولا بنوع الديانة و لا بنوع البشارة )إنما يتأثر ( باستتباب الأمن و احترام القانون و الرغبة بالعمل الطوعي و قبول الأجر و الإيمان بالقيم الإنسانية ... الخ ) (٣٦)

٢-المؤشرات المتعلقة بحجم قوة العمل و من أهم خصائصها

أ-الزيادة المستمرة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل

حيث تشير البيانات الإحصائية إلى أن معدل النمو السكاني السنوي في البصرة بلغ بحدود ( ٤,٩ %) من مجموع سكان البصرة البالغ (٢,٥٣١,٩٩٧) مليون نسمة عام ٢٠١١ و يبين الجدول (٣) أدناه اتساع فئة السكان النشطين اقتصادياً إلى ٧١% و فئة السكان دون سن العمل إلى ١٧% في حين تنحسر فئة السكان فوق سن العمل إلى ١١% و هذا يعني أن البصرة تعد من المحافظات النشطة اقتصادياً وذو قاعدة عريضة من الطبقة الفتية التي تمثل الرصيد البشري لقوة العمل و ترفدها بإعداد متزايدة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً (٣٧)

الجدول ( ٣ ) تقديرات السكان ومعدل النمو لمحافظة البصرة (٢٠٠٣-٢٠١١)

| السنوات | حضر     | ريف    | المجموع   | معدل النمو |
|---------|---------|--------|-----------|------------|
| ٢٠٠٣    | -       | -      | ١,٠٧٩,٧٠٠ | -          |
| ٢٠٠٤    | -       | -      | -         | -          |
| ٢٠٠٥    | -       | -      | ٢,٠٠٠,٠٠٠ | ٤,٦%       |
| ٢٠٠٦    | -       | -      | -         | -          |
| ٢٠٠٧    | ١٩١٢٥٣٣ | -      | ٢,٩٥٠,٠٠٠ | ٢٠%        |
| ٢٠٠٨    | -       | -      | -         | -          |
| ٢٠٠٩    | ١٩٢٣١٠٩ | ٤٨٢٣٢٥ | ٢٤٠٥٤٣٤   | ٢,٢%       |
| ٢٠١٠    | -       | -      | -         | -          |
| ٢٠١١    | ٢,٢٤٢٩٥ | ٥٠٧٧٠٣ | ٢٥٣١٩٩٧   | ٤,٩%       |

المصدر/ - مركز معلومات الأعمال في البصرة لسنة ٢٠٠٥ للسنوات من (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

-الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات لسنة ٢٠١١ للسنوات من ٢٠٠٩-٢٠١١

- الحقل (٤) من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلا.

ب-ضعف القدرات الفنية و التدريبية للعمالة العراقية عام و البصرية خاصة ،حيث إن إنتاجية العمل في العراق منخفضة مقارنة مع دول الجوار وبالتالي فان رفع القدرات الفنية التأهيلية للعامل العراقي لكي تزداد إنتاجيته ويصبح قادراً على المنافسة محلياً و دولياً .

ج-عدم كفاءة النظام التعليمي بكافة مستوياته

٣-التحديات الاقتصادية/من التحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة للقضاء على البطالة هي مايلي:

١- ضعف الاستثمار والمناخ الاستثماري .

٢- ضعف الصادرات والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية .

٣- ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي.

٤- تزامن التضخم والبطالة.

ثالثاً / موقع البصرة بين المحافظات العراقية من حيث معدلات البطالة لعام ٢٠١١

وعند مقارنة معدلات البطالة في محافظة البصرة مع معدلات البطالة في المحافظات العراقية نلاحظ إن البصرة تحتل المرتبة الثامنة بين المحافظات الأقل معدلاً للبطالة حيث يبين الجدول (٤) موقع البصرة بين المحافظات العراقية من حيث معدلات البطالة ويتبين أن المركز الأول هو من نصيب كركوك ثم كربلاء ثم النجف ولو قارنا بين هذه المحافظات لو وجدنا الفارق الواضح بين حجم وعدد نفوس محافظة البصرة وحجم وعدد نفوس محافظات كركوك والنجف فسكان البصرة يزيد على مجموع سكان محافظات كربلاء وكركوك والنجف، وتتباين معدلات البطالة بين المحافظات فقد سجلت بعض المحافظات معدلات منخفضة مقارنة بالمحافظات الأخرى، في وقت استمرت محافظات تتصدر قائمة المحافظات الأعلى بطالة. ويلاحظ أن الانبار استمرت تتصدر المحافظات من حيث ارتفاع معدل البطالة، تليها ذي قار وميسان والمثنى والقادسية. فيما حققت كركوك أدنى المعدلات ثم كربلاء والنجف. ويعود السبب الرئيس وراء ارتفاع معدلات البطالة في محافظة مثل ذي قار إلى طبيعة اقتصاد المحافظة المتمحور أساساً حول الزراعة والرعي ومحدودية النشاط الخاص فيها، وهو ما ينطبق أيضاً على المثنى. كما إن عدم الاستقرار الأمني أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في كل من ألا نبار وصلاح الدين وديالى. وفي المحافظات ذات المعدلات المنخفضة نسبياً من البطالة فإن طبيعة اقتصادها يلعب دوراً رئيساً في تحديد سلوك ظاهرة البطالة فضلاً عن الاستقرار الأمني النسبي الذي تتمتع به. فكل اقتصاد البصرة ووجود المنشآت النفطية والميناء كلها زادت من فرص الحصول على عمل. أما كربلاء والنجف فإنهما يعتبران من أهم مناطق السياحة الدينية، كما إن كربلاء تعتبر منطقة زراعية نشطة نسبياً، بسبب طبيعة القطاع الزراعي القائم على المحاصيل الدائمة التي تشكل ٦٩.١١% من مجموع الحيازات الزراعية وحوالي ٣٧.٥٥% من مجمل الأراضي الزراعية في المحافظة، كما إنها تنتج ١٣.٧% من التمور في البلد، وهي زراعات مستقرة مقارنة بأنماط الزراعات السائدة في مناطق أخرى من العراق التي تعتمد على زراعة الحبوب أو الخضار، لهذا فالقطاع الزراعي في كربلاء يشغل ١٠.١٣% من مجموع العمال الدائمين في العراق هو ما جعل كربلاء تقف بين المحافظات ذات البطالة المنخفضة نسبياً (٣٨)

فضلاً عن إن كربلاء والنجف فيهما حركة سياحية ضخمة تتمثل بزيارة الإمام الحسين (ع) وإخوة أبي الفضل العباس (ع) والإمام علي (ع) وهذا مما لا شك فيه ينعكس إيجابياً على وضع المحافظتين الاقتصادي، أما كركوك فالمعروف إن هذه المحافظة يعتمد سكانها من الناحية الاقتصادية بشكل أساسي على زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل الرز والحنطة والذرة الصفراء وزهرة



عباد الشمس ، وان سكان هذه المحافظة يعتمد بشكل أساسي على زراعة هذه المحاصيل وان معدل البطالة في المناطق الريفية يبلغ أدنى معدلاتها في محافظة كركوك خاصة إذا قارنا ذلك بعدد سكانها الذي يبلغ نصف عدد سكان محافظة البصرة تقريباً .

كما لا يعني هذا ان البصرة لا تحتوى على منشآت حيوية تنعش من خلالها سكان البصرة اقتصادياً ولكن عدد السكان له الأثر الأكبر فمثلاً نجد بغداد وفيها الثقل الاقتصادي الأكبر ومركز العراق التجاري الأول ألا ان عدد نفوسها الكبير مع عوامل أخرى جعلها في المرتبة الرابعة من حيث معدل البطالة وكذلك نينوى التي تشتهر بزراعة المحاصيل الإستراتيجية والسياحية الا ان نفوسها جعلها بالمرتبة الخامسة من حيث معدلات البطالة (٣٩).

الجدول (٤) موقع محافظة البصرة من حيث معدل البطالة يبين المحافظات العراقية لسنة ٢٠١١

| المرتبة | المحافظة   | معدل البطالة النهائي % | المحافظة   | معدل البطالة في المناطق الريفية % | المحافظة   | معدل البطالة في مناطق الحضر % |
|---------|------------|------------------------|------------|-----------------------------------|------------|-------------------------------|
| ١       | كركوك      | ٥,٤                    | كربلاء     | ٤,٢                               | كربلاء     | ٣,٢                           |
| ٢       | كربلاء     | ٥,٦                    | كركوك      | ٥,٢                               | كركوك      | ٨,٥                           |
| ٣       | النجف      | ٨,١                    | بغداد      | ٥,٨                               | البصرة     | ٩,٨                           |
| ٤       | بغداد      | ٩,١                    | النجف      | ٧,٢                               | بابل       | ١٢,٠                          |
| ٥       | نينوى      | ٩,٢                    | نينوى      | ٨,٢                               | بغداد      | ١٥,٩                          |
| ٦       | بابل       | ٩,٤                    | بابل       | ٩,٠                               | النجف      |                               |
| ٧       | واسط       | ١٢,٧                   | واسط       | ١٠,٦                              | ميسان      | ٢١,١                          |
| ٨       | البصرة     | ١٥,٤                   | ديالى      | ١٥,٦                              | المتن      | ٢١,٧                          |
| ٩       | ديالى      | ١٦,٨                   | البصرة     | ١٦,١                              | واسط       | ٢٣,٧                          |
| ١٠      | صلاح الدين | ١٨,٦                   | القادسية   | ١٧,١                              | نينوى      | ٢٤,٢                          |
| ١١      | القادسية   | ١٨,٦                   | صلاح الدين | ١٧,٤                              | ديالى      | ٢٤,٨                          |
| ١٢      | المتن      | ١٩,٠                   | المتن      | ١٨,٩                              | الانبار    | ٢٥,٦                          |
| ١٣      | ميسان      | ٢٤,٣                   | ميسان      | ٢٤,٦                              | صلاح الدين | ٣٠,١                          |
| ١٤      | ذي قار     | ٢٨,٣                   | ذي قار     | ٢٧,٦                              | ذي قار     | ٣١,٤                          |
| ١٥      | الانبار    | ٢٨,٦                   | الانبار    | ٢٩,٠                              | القادسية   | ٣٥,٩                          |

المصدر / وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مسح شبكة العراق، ٢٠١١.

#### رابعاً / واقع سوق العمل في البصرة

من السمات الهيكلية لسوق العمل في البصرة هو أن نسبة عدد البالغين بين (١٦-٤٠) عاماً يشكلون نسبة أكثر من ٤٠% من حجم السكان و هذه الفئة هي القادرة على العمل و العطاء مما يعطي دافعا ايجابيا للاستثمار في البصرة ، كما أن نسبة المتعلمين في البصرة أكثر من ٧٠% و نسبة الإناث

(٢٤%) اللواتي يرغبن بالتعلم أكثر من الذكور ونسبة الذكور (٣٧%) و هناك انخفاض واضح في معدل الفئة العمرية الأكثر من ٦٠% عاما وان تركيبة الثروة البشرية في البصرة تتميز بان نسبة الشباب هم الأكثر وان الكثافة السكانية هي ١٥٥ نسمة لكل كم ٢ سنة ٢٠٠٧ و هناك فرق طفيف بين مجموع السكان في مدينة البصرة، كما لم يكن الفرق كبيرا بين مجموع سكان الريف والحضر في مدينة البصرة ،وبلغت نسبة السكان في البصرة حوالي ١٥,٥% من سكان العراق حسب أرقام دائرة الإحصاء لعام ٢٠٠٨ كما مبين في الجدول (٥).

الجدول (٥) :نسبة سكان الريف و الحضر في مدينة البصرة الى اجمالي سكان العراق لعام ٢٠٠٨

| المجموع | الجنس |      | المجموع | ريف  |      | المجموع | حضر  |      |
|---------|-------|------|---------|------|------|---------|------|------|
|         | إناث  | ذكور |         | إناث | ذكور |         | إناث | ذكور |
| ١٥,٥    | ١٢,٦  | ١٦,١ | ١٢,٣    | ٦,٨  | ١٣,١ | ١٩,٤    | ١٣,٧ | ١٦,٩ |

المصدر / مركز معلومات الأعمال في البصرة، دليل البصرة التجاري ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، ص ١١.

حيث تقدر نسبة السكان الذين يعملون في القطاعات الاقتصادية المختلفة في البصرة و الذين أعمارهم فوق (١٥) عاما بحوالي ٧.٧١ من مجموع السكان بينما نسبة البطالة هي ٣.٢٨ أغلبها من الإناث و بنسبة ٧٠% و يتميز النشاط الاقتصادي في البصرة بتمايزه المعتدل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ألا إن القطاع الخاص يظل متفوقا على القطاع الحكومي بشكل عام و بنسبة ٧٣,٨٣%. و يعمل معظم سكان المدينة في القطاع الحكومي و التجاري و هذا يرجع إلى تمركز الدوائر الحكومية و الشركات الكبرى داخل المدينة بينما يحتل الجانب الزراعي و الصناعي الجانب الأكبر من اهتمام سكان الريف كما إن عدد السكان الذين أكملوا دراستهم الجامعية في البصرة يشكلون ثاني نسبة في العراق بعد بغداد و من حملة الشهادة الجامعية الأولية مما يعطي دلالة على مدى الاهتمام بالتعليم الجامعي في البصرة إذ بلغ مقدار السكان (٩٥٠ و ٢) مليون نسمة عام ٢٠٠٧ وارتفع إلى (٢,٥٣١,٩٩٧) مليون نسمة عام ٢٠١١ و إذ يشكل السكان البصريون إلى مجموع سكان العراق ما يقارب ١٥% (٤٤) كما بينا سابقا .

و قد بلغت قوة العمل المدنية في محافظة البصرة نحو (٦٠٠,٠٠٠) شخص يشكلون نحو ٤٦% من السكان النشطين اقتصاديا، و حوالي ٢٤% من إجمالي عدد السكان محافظة البصرة عام ٢٠٠٧، و يعمل في مؤسسات القطاع الخاص و الدوائر الحكومية في محافظة البصرة نحو (١٦٥٠٠٠) عامل تبلغ نسبتهم نحو ٢٧,٥% من إجمالي قوة العمل، فيما يستوعب القطاع العام نحو (٢٢٠٠٠٠) عامل اي بنسبة مئوية قدرها ٣٧% من القوى العاملة في البصرة. و القطاع العام في البصرة يستوعب الجزء الأكبر من قوة العمل البصرية و هي احد نقاط الضعف في الاقتصاد المحلي في البصرة و ذلك لان العديد من مؤسسات القطاع العام متوقفة عن العمل منذ عام ٢٠٠٣، فضلا عن إن العديد من مؤسسات القطاع العام تستوعب عمالة فائضة عن حاجتها مما يؤثر سلبا في إنتاجية العامل و يؤدي إلى شيوع ظاهرة البطالة المقنعة، وعلى الرغم من إن القطاع الخاص يستوعب نحو ثلث القوى

العاملة في البصرة، ألا إن معظمهم يعمل في أنشطة منخفضة الإنتاجية و بالذات في قطاع التجارة من خلال تجارة المفرد و البيع على الأرصفة و القليل منهم يعمل في قطاعات الزراعة و الصناعة و التأمين و المصارف (٤١)

#### خامساً / مقترحات لمعالجة مشكلة البطالة في البصرة

تتمتع محافظة البصرة بأهمية جغرافية وإستراتيجية متميزة، وهي المنفذ البحري الوحيد في العراق وهو ما يوفر لها ميزة القرب من الأسواق الإقليمية والعالمية وانخفاض كلفة النقل، توافر مصادر الطاقة وبالذات النفط والغاز الطبيعي بأسعار وتكاليف تنافسية إذ يوجد في البصرة نحو (٦٨) مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد وهو ما يشكل زهاء ٥٩% من الاحتياطي النفطي في العراق، فيما تنتج البصرة نحو (٢) مليون برميل يومياً وهو ما يمثل معظم إنتاج النفط العراقي، ويصدر من خلال موانئها النفطية معظم النفط العراقي. وتوافر بعض الصناعات الأساسية التي تقوم بتوفير المواد الخام وتوريدها للعمليات الصناعية التامة وشبه التامة ، ووجود مساحات واسعة من الأراضي القابلة لإقامة المزيد من المشروعات الصناعية الجديدة وجود بعض عناصر البنية التحتية الجاذبة للاستثمار كمطار البصرة وميناء أم قصر وميناء الفاو وخطوط السكك الحديدية وشبكة من الطرق البرية التي تربط البصرة بالمحافظات العراقية ودول الجوار، وعدد من المحطات الكهربائية التي يمكن تطوير طاقتها الإنتاجية لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين (٤٢) وهذه من العوامل الجاذبة للاستثمار في البصرة مما يساعد في التخفيف من اعداد البطالة في المحافظة.

- ان إنشاء ميناء الفاو الكبير الذي يعتبر ترانزيت لكافة الرحلات الملاحية ويرتبط بأكبر شبكة خطوط لسكك الحديد ما بين دول الخليج وأوروبا عبر تركيا ومنطقة الشرق الأوسط وميناء الفاو سيستحوذ في حال تنفيذه على نسبة ٨٠ % من التجارة العالمية وهو ما يخلق عشرات الآلاف من فرص العمل ويساهم في القضاء على البطالة في البصرة ويحتوي على عدة منافذ وأرصفة يصل عددها الى ( ١٠٠ ) رصيف وبطاقة تصل الى ٥٠٠ مليون طن سنوياً ويستوعب أكثر من ١٠٠٠ باخرة ومنشأة حيوية مهمة، لكن بسبب الشحة في الطاقة الكهربائية وتداعي منظوماتها والمشاكل المستمرة في المنظومة الكهربائية وهي محطات قديمة ومتهاكة ولا يبدو ان لدى السلطات المحلية حلولاً للمشكلة في توليد الكهرباء وهذا يكلف المستثمر ما يقارب ما بين ١١٠ - الى ١٢٥ ألف دولار شهرياً لشراء الوقود لغرض تشغيل المولدات الكهربائية الخاصة بالمشروع حيث يحتاج المستثمر الى طاقة ٢ ميغا للعمل يوماً بكاملة (٤٣)

- أن زيادة الاستثمارات في العراق تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل ولاشك إن وجود عمالة متعلمة يعد مفتاحاً للمساهمة في عالم يتسم بالعولمة، فخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن أجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية في الإسهام للقضاء على هذه الظاهرة وتأمين فرض عمل للعراقيين ولابد من وضع شرطاً للقبول في قانون الاستثمار الجديد، وذلك بمنع الشركات الأجنبية من

استخدام الأيدي العاملة الأجنبية والاقتصار على العمالة الأجنبية المتخصصة والتي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر لحين إعداد وتدريب كوادر عراقية، وعلى أن تعتمد على استخدام كثافة الأيدي العاملة في المشاريع.<sup>(٤٤)</sup>

- وتشير خارطة الحرمان لسنة ٢٠٠٦ الى ان مستوى الفقر في العراق بلغ ٦٥% في الريف بينما كان ٢١% في المدينة في حين قدرت وزارة التخطيط العراقية معدل الفقر بـ ٢٣% سنة ٢٠٠٧<sup>(٤٥)</sup> في البلاد وتشير إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية التي أعلنت إن نسبة البطالة بلغت (١٦%) على مستوى العراق، في حين بلغ مستوى الفقر نحو (١١%) لعام ٢٠١١<sup>(٤٦)</sup>، إما على مستوى محافظة البصرة فوفق مفهوم الأمم المتحدة، من يحصل على دولار واحد فاقل في اليوم مقيماً بالقوة الشرائية المعادلة يعد من الفقراء المدقعين بمعنى عدم قدرتهم في توفير الحاجات من المواد الغذائية، وقد بلغ عددهم (٦٩٨,٥) ألف نسمة وبنسبة (٢٨,٦%) من إجمالي عدد سكان محافظة البصرة، ومن يحصل على دولارين فاقل مقيماً بالقوة الشرائية المعادلة يعد من الفقراء (فقراً مطلقاً) الذي يعني عدم قدرتهم في توفير الحاجات الأساسية من غير المواد الغذائية وقد بلغ عددهم (١,٢٣٩) مليون نسمة وبنسبة (٤٩,٨%) من إجمالي سكان محافظة البصرة لعام ٢٠٠٧ وبذلك بلغت نسبة الفقر في محافظة البصرة ٣٤% من إجمالي عدد سكان المحافظة لنفس العام المذكور أعلاه<sup>(٤٧)</sup> وهذا يعني ان حوالي سبعة ملايين من سكان العراق هم تحت خط الفقر، لذا ان الامر يحتاج الى حلول استثنائية حزمة متكاملة والا سوف نكون امام حلقة مفرغة بين تلك الظواهر، فلا يمكن الحد من الفقر الا من خلال تخفيض البطالة، ولا يمكن القضاء على البطالة ما لم يتم تحسين الوضع التعليمي والصحي، ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يتم تحسين الوضع المعاشي للفرد العراقي عامة والبصري خاصة. إن مكافحة الفقر تمثل تحدياً حاسماً أمام الحكومة يتطلب ضمان نمو مستدام وخلق فرص للعمل، وإعادة النظر بالنظام التعليمي الذي يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار سوق العمل، مع معالجة الأسباب البنيوية المولدة للبطالة.<sup>(٤٨)</sup>

## الاستنتاجات والتوصيات

١- تتسم البطالة في العراق بأنها مشكلة مستفحلة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض، كما إن السياسة المالية والنقدية التي تحفز الإنتاج والإنتاجية وترفع من مستوى النمو الاقتصادي وتشجع القطاع الخاص الذي يسهم في استحداث فرص عمل جديدة إضافية، ضعفت وليست بالمستوى المطلوبة للمرحلة الحالية.

٢- ارتفاع نسبة الداخلين لسوق العمل وخصوصاً الشباب منهم وبالمقابل قصور في جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوة العاملة.

٣- النظرة الدونية لبعض المهن ولعمل المرأة بالخصوص وبالتالي ارتفاع نسبة بطالة الإناث والذكور.

٤- عدم توفر البيانات الدقيقة عن القوة العاملة والبطالة.

- ٥- يتميز النشاط الاقتصادي في البصرة بتمايزه المعتدل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة إلا إن القطاع الخاص يظل متفوقاً على القطاع الحكومي بشكل عام و القطاع العام في البصرة يستوعب الجزء الأكبر من قوة العمل البصرية و هي إحدى نقاط الضعف في الاقتصاد المحلي في البصرة.
- ٦- إن العديد من مؤسسات القطاع العام في البصرة تستوعب عمالة فائضة عن حاجتها و هذا يؤدي إلى شيوع ظاهرة البطالة المقنعة على الرغم من إن القطاع الخاص يستوعب نحو ثلث القوى العاملة في البصرة .
- ٧- هناك تحديات تواجه الدولة لإيجاد حلول لمشكلة البطالة في البصرة وهي المؤشرات المتعلقة بحجم قوة العمل و من أهم خصائصها هي الزيادة المستمرة في إعداد الداخلين إلى سوق العمل و ضعف القدرات الفنية و التدريبية للعمالة في البصرة و عدم كفاءة نظام التعليم بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية .
- ٩- تؤدي البطالة الى تدهور مستوى معيشة الفرد العراقي وبالتالي تفاقم من ظاهرة الفقر في العراق عامة والبصرة بشكل خاص الذي تجاوز فيه الفقر المطلق نحو ١١% من إجمالي السكان في العراق خلال عام ٢٠١١ ثم انخفض الى النصف بعد ذلك.
- اما اهم التوصيات التي تراها الباحثة

### التوصيات

- ١- إن مشكلة البطالة يجب أن تحظى بأولوية قصوى من قبل الحكومة الحالية وأهمية تضافر الجهود في إيجاد المزيد من الوظائف للحد من البطالة المرتفعة حيث إن خلق المزيد من فرص العمل سيكون له الأثر في تحسين الوضع الأمني.
- ٢- ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، وكذلك أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة.
- ٣- أن يكون هناك موائمة بين مخرجات النظام التعليم و متطلبات سوق العمل في البصرة و يكون من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في البصرة و بالتالي يؤدي إلى زيادة قدرته في استيعاب عاطلين عن العمل .
- ٤- القضاء على الفساد الإداري الذي أنتشر في الأجهزة الرسمية و الذي أدى إلى تبديد أموالاً هائلة في مشروعات قليلة الجدوى لم تستطع في استيعاب عاطلين عن العمل .
- ٥- يجب أن تكون هناك مؤسسات تمويلية داعمة للمشاريع الصناعية الصغيرة في البصرة لكي تستطع هذه المشاريع أن تواكب التطور الحاصل في العالم .و بالتالي هذه المشاريع تستطيع أن تستوعب بعض من أعداد البطالة في هذه المحافظة .

## المصادر

- ١- ألامين ، عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢.
- ٢- العباس ، بلقاسم ، تحليل البطالة ، المعهد العربي للتخطيط ، جسر التنمية ، العدد الثامن و الخمسون ، ديسمبر / كانون الأول ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٦.
- ٣- الجبوري ، بتول مطر عبادي ، البطالة في مصر واقعها والافاق المستقبلية لحلها ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، ٢٠٠٧.
- ٤- الدباغ والجرمود ، بشير و عبد الجبار ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣.
- ٥- العكيلي ، علي ، الاستثمار في البصرة مابين الواقع والطموح <http://www.shaaubmagazine.com/view.1453/>
- ٦- الدعيمي ، هدى زوير ، البطالة في العراق الواقع والانعكاسات ، بحث متاح على الرابط <http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=37>
- ٧- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨١.
- ٨- الحيايى ، وليد ناجي ، دراسة بحثية حول البطالة ، الجامعة العربية المفتوحة في الدانيمارك ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٠.
- ٩- البطالة ، مقال صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ١٩٩٩ ، ص ١٥.
- ١٠- النجار ، بهاء ، البصرة أقل المحافظات العراقية من حيث معدلات البطالة من الانترنت على الموقع [www.adhwaa.org.2009.p3](http://www.adhwaa.org.2009.p3)
- ١١- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢ ، حزيران ، يونيو ٢٠١٢.
- ١٢- بنيان ، حسام الدين زكي ، خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص و العاطلين عن العمل في محافظة البصرة لسنة ٢٠٠٧ ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (٢٢) ، المجلد السادس ، أيلول ، ٢٠٠٨ .
- ١٣- بابان ، علي ، وثائق اعمال ندوة التضخم ، بغداد ، ٢٠٠٦/٩/٣٠.
- ١٤- جوار تيني واستروب ، جيمس و ريجارد ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ .
- ١٥- جودة ، ندوة هلال ، قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام ٢٠٠٧ ، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد ٢ ، العدد ١٤ ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٦.
- ١٦- جريدة البينة ، البطالة في العراق ، معلومات متاحة على الرابط <http://www.basratuna.net/modules.php>
- ١٧- رشيد ، عبد الوهاب حميد ، البطالة تصبح وباءاً ، من الانترنت [www.aibasrah.net.2008.p5](http://www.aibasrah.net.2008.p5)

- ١٧- زكي ، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر. ١٩٩٧
- ١٩- سعيد ،الخضري ، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ،دار النهضة العربية ،مصر ،د ط ، ١٩٨٩ .
- ٢٠- صالح ، عباس ، العولمة واثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث ، الاسكندرية ،مصر ،مؤسسة شباب الجامعة ،د ط ، ٢٠٠٤ .
- ٢١- صالح ، الاشوح زينب ، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، ٢٠٠٣ .
- ٢٢ - عبد الرضا، نبيل جعفر ، العناصر الجاذبة للاستثمار في البصرة، الحوار المتمدن' العدد ٣٧١٦، ٢٠١٢ .
- ٢٣ - عبد الرضا ، نبيل جعفر ، البطالة في العراق - الأسباب والنتائج والمعالجات، الحوار المتمدن ، العدد ٣٧١٦، ٢٠١٢ .
- ٢٤- عبد السميع، اسامة السيد، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية الاسباب والاثار والحلول، الاسكندرية،دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨
- ٢٥- علي ، يوسف ، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، جامعة ادرار ، الجزائر، ٢٠٠٩ .
- ٢٦- عبد الكريم ، البشير ، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤ .
- ٢٧- فرجاني،نادر ، البطالة في مصر، الأبعاد والمواجهة، مركز المشكاة للبحث، مصر، ١٩٩٩ .
- ٢٨- كاظم ،كامل علاوي ، البطالة في العراق -الواقع -الآثار-آليات التوليد وسبل المعالجة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد الثاني ، العدد العاشر، ٢٠١١، ص١٣١
- ٢٩- ميادة رشيد كامل ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص٩ .
- ٣٠- مراد ، محمد جلال ، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، ٢٠٠٤ .
- ٣١- مركز معلومات الاعمال في البصرة، دليل البصرة التجاري، ٢٠٠٩
- ٣٢- ناصر، قاسيمي، خريجو الجامعة وسوق العمل ،رسالة ماجستير،معهد علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ١٩٩١ - ١٩٩٢ .
- ٣٣- نعمان، فكري احمد ، النظرية الاقتصادية في الاسلام، دبي، دار القلم، الامارات العربية المتحدة ، ط١ ، ١٩٨٥ .
- ٣٤- هاشم وآخرون ، حنان عبد لخضر ، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد الثالث العدد ١٦ ، ٢٠١٠ .
- ٣٥- وكر،ايمن،رئيس معهد فريزر الكندي،دراسة الرخاء الاقتصادي في بعض الدول، ٢٠٠٧ .
- ٣٦-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي"الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر"٢٠٠٩ .

٣٧- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٣٨- يحي و رابح و علي ، سعيدي و بوقرة و قرين ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي ، جامعة المسيلة ، الجزائر، ٢٠٠٩.

- 
- <sup>١</sup> ( محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٦.
- <sup>٢</sup> ( د.أسامة السيد عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية الأسباب الآثار الحلول ، الإسكندرية دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٨، ص ٩.
- <sup>٣</sup> ( وليد ناجي الحياي، دراسة بحثية حول البطالة، الجامعة العربية المفتوحة في الدانيمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص ١١
- <sup>٤</sup> ( البطالة ، مقال صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ١٩٩٩، ص ١٥.
- <sup>٥</sup> ( رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص : ٣٩.
- <sup>٦</sup> ( نفس المصدر السابق، ص ص : ١٥-١٦.



<sup>٧</sup> ( نادر فرجاني، البطالة في مصر، الأبعاد والمواجهة، مركز المشكاة للبحث، مصر، ١٩٩٩، ص ٣٢.

- <sup>٨</sup> - عباس صالح : العولمة واثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث ، الاسكندرية ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، دط ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٠ .
- <sup>٩</sup> - قاسيمي ناصر : خريجو الجامعة وسوق العمل ، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، ص ١٨٠ .
- <sup>١٠</sup> - الخصري سعيد : أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ، لبقلة مصر ، دار النهضة العربية ، د ط ، ١٩٨٩ ، ص ٧ .
- <sup>١١</sup> - يوسف علي ، بالبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ، جامعة ادرا ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٥ .
- <sup>١٢</sup> - جيمس جوار تيني و ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد ، دار المريح للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ ، ص : ٢٠٢ .
- <sup>١٣</sup> - رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد ٢٢٦ ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص : ٣٠ .
- <sup>١٤</sup> عبد الوهاب ألامين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٧ .
- <sup>١٥</sup> بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص : ٣٩١ .
- <sup>١٦</sup> بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود ، مرجع سابق ، ص : ٣٨٠ .
- <sup>١٧</sup> ( جيمس جوار تيني ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ .
- <sup>١٨</sup> البشير عبد الكريم ، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، ٢٠٠٤ ، ص : ١٥٢ .
- <sup>١٩</sup> - الاشوح زينب صالح ، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة ، القاهرة ، مصر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، د ط ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٧ .
- <sup>٢٠</sup> - فكري احمد نعمان : النظرية الاقتصادية في الاسلام ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، دار القلم ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص ١١٤ .
- <sup>٢١</sup> - أ . سعيدي يحي ، أ . بوقرة رابح ، أ . قرين علي ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٨ .
- <sup>٢٢</sup> حنان عبدا لخضر هاشم وآخرون "البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد الثالث العدد ١٦ ، ٢٠١٠ ، ص ٨٧ .
- <sup>٢٣</sup> . بلقاسم العباس ، تحليل البطالة ، المعهد العربي للتخطيط ، جسر التنمية ، العدد الثامن و الخمسون ، ديسمبر / كانون الأول ، ٢٠٠٦ ، السنة الخامسة ، ص ١٣ .
- <sup>٢٤</sup> رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ٢٩٨ .
- <sup>٢٥</sup> - وليد ناجي الحياي ، مصدر سابق ، ص ١١ .
- <sup>٢٦</sup> محمد جلال مراد ، البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، سوريا ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .
- <sup>٢٧</sup> د . بلقاسم العباس ، تحليل البطالة ، مصدر سابق ، ص ١٣ .
- <sup>٢٨</sup> بتول مطر عبادي الجبوري ، البطالة في مصر ، واقعها و الآفاق المستقبلية لحلها ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٥ .

- ٢٩) د. بلقاسم العباس، مصدر سابق، ص ٥.
- ٣٠ - نبيل جعفر عبد الرضا، البطالة في العراق - الأسباب والنتائج والمعالجات، الحوار المتمدن، العدد ٣٧١١، ٢٠١٢، ص ٢.
- ٣١ كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق - الواقع - الآثار - آليات التوليد وسبل المعالجة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد الثاني، العدد العاشر، ٢٠١١، ص ١٣١.
- ويعرف معدل النشاط الاقتصادي الخام بأنه النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشيطين اقتصادياً إلى جملة السكان في جميع الأعمار. وهذه تعطي فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع. ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية: معدل النشاط الاقتصادي الخام = قوة العمل / إجمالي السكان \* ١٠٠
- ٣٢ د. علي بابان، وثائق أعمال ندوة التضخم، بغداد ٢٠٠٦/٩/٣٠.
- \* لم يتم إجراء مسح للتشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٧
- ❖ ٣٣ هم الأفراد الذين يؤدون عملاً مدفوع الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص، سواء كانوا موجودين في العمل أم متغييبين عنه ممن يعملون بصورة غير طوعية لساعات أقل من الساعات المقررة للعمل (٣٥ ساعة أسبوعياً) وكانوا يبحثون عن عمل إضافي أو متاحين له خلال الفترة المرجعية، أي إنها فئة فرعية من العمالة. ولكي يعد الشخص في عمالة ناقصة ظاهرة يجب أن تتوفر فيه المعايير الثلاثة (العمل أقل من الساعات المقررة، العمل بصورة طوعية، البحث عن عمل إضافي أو الإتاحة خلال الفترة المرجعية).
- للمزيد ينظر الى
- ميادة رشيد كامل، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ٩.
- ٣٤ د. حسام الدين زكي بنیان، خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص و العاطلين عن العمل في محافظة البصرة لسنة ٢٠٠٧، مجلة العلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٦، العدد ٢٢، ٢٠٠٨، ص ٣.
- ٣٥ د. عبد الوهاب حميد رشيد، البطالة تصبح وباء، من الانترنت على الموقع [www.aibasrah.net.2008.p5](http://www.aibasrah.net.2008.p5).
- ٣٦) أيمن وكر، رئيس معهد فريزر الكندي، دراسة الرخاء الاقتصادي في بعض الدول، ٢٠٠٧، ص ١٧.
- ٣٧) مركز معلومات الأعمال في البصرة، دليل البصرة التجاري، ٢٠٠٩، ص ١٥.
- ٣٨ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، حزيران، يونيو ٢٠١٢، ص ١٢٥.
- ٣٩ بهاء النجار، البصرة أقل المحافظات العراقية من حيث معدل البطالة معلومات متاحة على الرابط [www.adhwaa.org.2009.p3](http://www.adhwaa.org.2009.p3).
- ٤٠ - مركز معلومات الأعمال في البصرة، مصدر سابق، ص ١١.
- ٤١ حسام الدين زكي بنیان، مصدر سابق، ص ٣.
- ٤٢ نبيل جعفر عبد الرضا، العناصر الجاذبة للاستثمار في البصرة، الحوار المتمدن، العدد ٣٧١٦، ٢٠١٢، ص ١.
- ٤٣ علي العكيلي، الاستثمار في البصرة مابين الواقع والطموح <http://www.shaubmagazine.com/view.1453/>
- ٤٤ د. هدى زوير الدعيمي، لبطالة في العراق الواقع والانعكاسات، بحث متاح على الرابط <http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=37>
- ٤٥ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي "الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر" ٢٠٠٩، ص ٨.
- ٤٦) جريدة البيئة، البطالة في العراق، معلومات متاحة على الرابط <http://www.basratuna.net/modules.php>

- 
- <sup>٤٧</sup> ( ندوة هلال جودة، قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام ٢٠٠٧، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٢، العدد ١، السنة الخامسة، ٢٠٠٩، ص ٥٦.
- <sup>٤٨</sup> ( كامل علاوي كاظم ، البطالة في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.